تاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٥

سؤال إلى الحكومة اللبنانية

موجّه إلى كلّ من

معالي وزير العدل

معالي وزير المالية

معالي وزير الأشغال العامة والنقل

الموضوع: تعطيل عمل القضاة العقاريين واحتجاز الملفات العقارية والتنفيذية والتجارية داخل مبنى بعبدا الرسمي المقفل بسبب خطر الانهيار، وانعكاس ذلك على حقوق المواطنين والخزينة العامة.

دولة رئيس مجلس النواب

الرئيس نبيه بري المحترم،

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من الدستور اللبناني، ومواد النظام الداخلي لمجلس النواب، أتقدّم من الحكومة اللبنانية بالسؤال الآتي

حيث أنّ مبنى بعبدا الرسمي الذي يضم كلاً من القضاة العقاريين، دوائر السجل التجاري، دوائر التنفيذ، ومجلس العمل التحكيمي، قد أُقفل منذ أشهر طويلة بسبب خطر إنشائي يهدّد سلامته، وحيث أنّ هذا الإقفال أدّى إلى احتجاز آلاف الملفات والمعاملات داخل المبنى، وتعطيل مصالح المواطنين وتعطيل العمل القضائي العقاري والتنفيذي، كما عطّل مداخيل أساسية تعود مباشرة إلى خزينة الدولة اللبنانية

وحيث أنّ هذا الواقع أدّى إلى شلل شبه كامل في عمل القضاة العقاريين وتعليق آلاف المعاملات المتعلقة بتسجيل الملكيات، الفرز والإفراز، التنفيذات العقارية، النزاعات العقارية، الإفادات العقارية، والتملّك، وما نتج عن ذلك من أضرار جسيمة اقتصادية ومالية واجتماعية أصابت المواطنين والمستثمرين وأصحاب الحقوق

وحيث أنّ الدولة، وعلى الرغم من مرور مدة طويلة على إقفال المبنى، لم تقم بتأمين مقر بديل لهذه الدوائر، رغم توافر العديد من المباني الحكومية غير المستثمرة، ما يطرح علامات استفهام كبرى حول أسباب هذا التقاعس ومن يتحمّل مسؤوليته .

وحيث أنّ استمرار احتجاز الملفات داخل المبنى المهدّد إنشائياً يعرّض السجلات العقارية والقضائية لخطر التلف أو الفقدان، بما يشكّل تهديداً مباشراً لحقوق المواطنين،

بناءً عليه، أتوجّه إلى الحكومة اللبنانية بالأسئلة التالية:

ما هي الأسباب الفعلية التي أدّت إلى التأخّر حتى تاريخه في نقل هذه الدوائر والقضاة العقاريين إلى مبنى بديل صالح وآمن؟

من هي الجهة الوزارية أو الإدارية التي تتحمّل مسؤولية مباشرة هذا التقاعس، وهل تم فتح أي تحقيق إداري بهذا الخصوص؟

ما هو المصير القانوني للملفات العقارية والتنفيذية المحتجزة داخل المبنى؟ وما هي الضمانات الفعلية لحفظها من التلف أو الضياع؟

ما هي الخسائر المالية التقديرية التي تكبّدتها خزينة الدولة نتيجة تعطيل هذه الدوائر منذ تاريخ الإقفال حتى اليوم؟

لماذا لم يتم اعتماد أي خطة طوارئ خلال الأيام الأولى للإقفال كما تقتضيه أبسط قواعد الإدارة العامة واستمرارية المرفق العام؟

هل تم حصر المباني الحكومية المتوافرة والتي يمكن استخدامها كمقر بديل؟ وإذا كان الجواب نعم، فلماذا لم يتم اعتماد أي منها؟

ما هي المهلة الزمنية النهائية التي تلتزم بها الحكومة لإعادة تشغيل هذه الدوائر بشكل كامل وفعلي؟

وأطالب الحكومة بإعطاء جواب واضح وصريح ومُحدّد زمنياً، وباتخاذ إجراءات تنفيذية فورية، نظراً لخطورة هذا الملف وانعكاسه المباشر على الأمن العقاري والقضائي والاقتصادي في لبنان، وعلى حقوق المواطنين التي لا يجوز المساس بها تحت أي ظرف.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام

النائب ميشال المر